

# عرض كتاب: منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري

تأليف عبدالله بن ناصر آل غصاب(\*)

مراجعة: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد(\*\*)

هذا الكتاب عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم  
**صدر** الأمنية، ضمن سلسلة إصدارات الجامعة برقم (٥٠٨) والذي اشتمل على  
(٢٢٣) صفحة من القطع المتوسط.

إن الفساد المالي والإداري يُعد مشكلة العصر، حيث استشرى داؤه وأصبح  
ظاهرة تعاني منها جميع الدول، وإن تفاوت ذلك من دولة لأخرى، حيث أصبح  
يشكل هاجساً للمجتمع الدولي بأسره، لذلك رأى الباحث أهمية بيان منهج الشريعة  
الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، والتأصيل لذلك من خلال  
دراسة التغير والارتباط بين ما قرره الفقه الإسلامي من سبل الوقاية والعلاج لحماية  
المجتمع من الفساد، وما قرره النظام في المملكة العربية السعودية، ومن ثم المقارنة بينهما  
بعد إثراء الموضوع بالبحث والتحليل، وذلك للخروج برؤية متكاملة، وبيان نقاط  
القوة وتدعيمها، واكتشاف أوجه الخلل وسدها، وفق رؤية تأصيلية تسهم في الجهود  
المبدولة لمحاربة الفساد المالي والإداري وحماية المجتمع من آثاره.

اشتمل الكتاب على فصل تمهيدي وأربعة فصول منهجية جاء بعدها فصل  
تطبيقي، ثم الخاتمة التي اشتملت على خلاصة البحث مع النتائج والتوصيات.  
أما الفصل التمهيدي فقد اشتمل على الإطار المنهجي للدراسة، الذي حصر فيه  
أهداف الدراسة بما يلي:

(\*)

(\*\*) رئيس قسم النشر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- ١ - تعريف الفساد المالي والإداري في الفقه والنظام.
- ٢ - معرفة العلاقة بين الفساد المالي والفساد الإداري.
- ٣ - إبراز ما يميز منهج الشريعة الإسلامية في مجال حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري.
- ٤ - تقصي أبرز أسباب انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في المجتمع.
- ٥ - معرفة الجهات المعنية بمكافحة الفساد المالي والإداري في الفقه والنظام، ثم جاء بعد ذلك الفصل الأول الذي اشتمل على تعريف الفساد وصوره في الفقه والنظام، ثم عن العلاقة بين الفساد المالي والفساد الإداري.

### من صور الفساد المالي والإداري في الفقه الإسلامي:

هدايا العمال، الرشوة، أكل أموال الناس بالباطل.

### من صور الفساد المالي والإداري في النظام:

الاختلاس، التزييف، التزوير، استغلال السلطة في الوظيفة العامة.

ويلاحظ أن بين الفساد المالي والفساد الإداري علاقة وذلك لظهور التداخل والتشابك بين الفسادين والذي لا بد منه، ذلك أن الخلل الإداري ينتج عن خلل مالي، والخطأ المالي ينتج عن خطأ إداري، وهكذا.

ومع وجود هذه العلاقة إلا أن الفساد الإداري لتعدد صورته يُعد أكثر شمولاً من الفساد المالي، وكلاهما فساد، والفساد الإداري تجتمع فيه في كثير من الأحيان جريمتا الفساد المالي والإداري.

بعد ذلك جاء الفصل الثاني الذي تكلم فيه الباحث عن إجراءات الوقاية من الفساد المالي والإداري في الفقه والنظام، فتكلم عن العقيدة والعبادة وأثرهما في الوقاية من الفساد المالي والإداري، ثم عن دورها في بناء المجتمع المسلم الذي يتميز بالأمن

والاستقرار، وتهذيب النفس في سائر المعاملات والعلاقات وتقوية الوازع الديني.

ثم أضاف الباحث دور العبادة في الوقاية من الفساد المالي والإداري، ثم بعد ذلك ختم الفصل بالكلام عن ضوابط الاختيار للوظيفة العامة في الفقه والنظام.

ثم انتقل الباحث إلى الفصل الثالث، الذي اشتمل على: الرقابة والتجريم للفساد المالي والإداري في الفقه والنظام، وكان بداية كلام الباحث عن السياسة الرقابية في الفقه وعن أنواعها الذاتية والداخلية والخارجية أعقبها بذكر نماذج من عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين.

ثم انتقل الباحث للكلام عن السياسة الرقابية في النظام، فتكلم عن أجهزة الرقابة والمتابعة، حيث ذكر منها المباحث الإدارية في وزارة الداخلية، والرقابة الإدارية في وزارة الخدمة المدنية، والرقابة المالية في وزارة المالية، والرقابة المالية والإدارية في هيئة الرقابة والتحقيق، والرقابة المالية في ديوان المراقبة العامة.

وبعد ذلك انتقل الباحث للكلام عن التشريعات العقابية في الفقه والنظام وأثرها في الوقاية من الفساد المالي والإداري، فبدأ بذكر نماذج من العقوبات في الفقه الإسلامي، فتكلم عن السرقة وعقوبتها، ثم عن الحراة وعقوبتها، ثم تكلم عن التشريعات العقابية في النظام وأثرها في الوقاية من الفساد المالي والإداري، فذكر عقوبة الاختلاس والتزيف والتزوير.

ثم انتقل الباحث إلى الفصل الرابع الذي اشتمل على الولايات الخاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري في الفقه والنظام، فبدأ بالكلام عن الفقه الإسلامي، حيث تكلم عن مفهوم المظالم وما يشترط للناظر فيها، ثم عن نشأة رد المظالم في الإسلام، ثم عن مجلس والي المظالم، ثم عن مجالات الفصل في المظالم.

ثم ثنى بالكلام عن ولاية المظالم في النظام فتكلم عن ديوان المظالم منذ نشأته إلى الآن وما صاحبه من تطور، ثم محاكم الديوان:

١ - المحكمة الإدارية العليا.

٢ - محاكم الاستئناف الإدارية.

٣ - المحاكم الإدارية.

ثم تكلم عن اختصاصات هذه المحكمة، وبعد الانتهاء من الكلام عن ديوان المظالم انتقل الباحث للكلام عن ولاية الحسبة في الفقه والنظام، فبدأ بالكلام عن الحسبة في الفقه الإسلامي، فتكلم عن مفهومها ومشر وعيتها وأهميتها وشروط واختصاصات والي الحسبة، ثم ذكر نماذج للاحتساب من التاريخ الإسلامي.

ثم تكلم عن ولاية الحسبة في النظام وعن اختصاصاتها ثم عن نشأتها وما صاحبها من تطور إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في الوقت الحاضر.

وفي الفصل الخامس، قدم إلينا الباحث دراسة تطبيقية لعشر قضايا ووقائع صادرة من ديوان المظالم في القضايا التي حكم فيها، حيث يختص ديوان المظالم بالفصل في قضايا الرشوة والتزوير والاختلاس وجرائم إساءة استعمال السلطة في الوظيفة العامة وغيرها من القضايا.

اتبع الباحث في كل قضية الخطوات التالية:

- ١ - نوع القضية.
- ٢ - رقم وتاريخ القضية.
- ٣ - الوقائع، ودعوة المدعي العام.
- ٤ - حيثيات منطوق الحكم الصادر في القضية.
- ٥ - تحليل مضمون الحكم.

ثم ختم الباحث بحثه بذكر النتائج، التي توصل إليها والتوصيات التي أوصى بها: وبهذا يكون الباحث قد قدم إلى المكتبة الإسلامية كتاباً جديداً حاول فيه أن يسهم - قدر جهده وطاقته - في توضيح منهج الشريعة الإسلامية ونظام المملكة العربية السعودية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، وكان لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قصب السبق في طبع هذا الكتاب النفيس ضمن سلسلة من مطبوعات الجامعة، نسأل الله تعالى أن يجعل فيه النفع لكل من اطلع عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.